

أسئلة من أجل توثيق الاعتقالات، إثباتات الهوية ، دوريات مراقبة الهوية

كثير منا من يشعر بضرورة إحترام كرامة الفرد بغض النظر عن البلد القادم منه او أي شيء اخر، إنه مبدأ أساسي من أجل المساواة لا نقاش فيه نحن مواطنون نسعى بكل جهد من أجل تحسين التعايش اليومي بين الأجناس في أحيائنا وفق هذا المبدأ. هذا هو هدفنا و من أجل ذلك نقتراح نموذج عمل مشترك حول مسألة خاصة جدا: دوريات مراقبة الهوية نريد أن نشير و نفصح هذه التصرفات الغير المقبولة: دوريات مراقبة الهوية في الشوارع القائمة حسب لون البشرة و الإعتقالات الغير الضرورية و الغير الملائمة تحت حجة عدم التوفر على أوراق الإقامة. هذه الدوريات (المتعددة) تستمر كشكل من أشكال التمييز العنصري من جهتنا نريد أن نرد بأحسن شكل ممكن على هذه الوضعية لمواجهتها و النضال جميعا للقضاء عليها، لدينا كل الإمكانيات الأدبية و القانونية للقيام بذلك من بين الاشكال التي ارتايناها لتحقيق هذا الهدف ، التوثيق التفصيلي لهذه الوضعيات من أجل إيصالها إلى الرأي العام و المؤسسات السياسية و القضائية المعنية اذا اردت استعمال هذه الوسيلة من أجل تحقيق الأهداف التي ذكرناها سابقا بإمكانك إرسال لنا المعلومات التي جمعتها إلى العنوان الإلكتروني Ferrocarrildeapoyo.com كذلك بإمكانك التعرف على الأشياء التي قمنا بها في هذا السياق على www.transfronterizo.at.rezo.net

مقتطفات قانونية أساسية:

- دوريات مراقبة الهوية المنظمة على نطاق واسع لا يمكن القيام بها من أجل تعقب أو معاينة شخص ارتكب مخالفة إدارية. حسب المادة 19 من القانون 92/1 فقط يرخص القيام بهذا في حال تعقب أشخاص يهددون الأمن العام
- هذه الدوريات لا يمكن القيام بها بطريقة عشوائية، هي فقط مخصصة للوقاية و التحقيق (المادة 20.1، 1/92) من طرف موظفي الحفاظ على الأمن. ليس ضروريا نقل شخص إلى مركز الشرطة للتحقق من هويته، القانون يسمح القيام بهذا فقط في وقت الضرورة، أي حينما يتعذر التحقق من هوية الشخص في الشارع
- ليس من حق الشرطة إيقاف شخص بطريقة تعسفية لأسباب عرقية، القضاء الإسباني يعتبر أن الحقوق ثابتة بغض النظر عن وضعية الإقامة من بينها الحق في الكمال الجسدي والروحي الحق في المودة، الحق في الحماية القانونية الفعلية، في الحرية والأمن، الحق في عدم التمييز بسبب العرق، الجنس، الدين، مكان الميلاد، أو لأي أسباب إجتماعية أو شخصية أخرى.
- دوريات المراقبة في أماكن التنمية الإجتماعية (مؤسسات، جمعيات، أماكن الإجتماع، مدارس) أماكن التسوية (مؤسسات سفارات قنصليات...) و الأماكن الأساسية في الحياة اليومية (هواتف عمومية، مراكز الصحة، مراكز تجارية، محطات النقل العمومي...) تأتي ضد القوانين المعترف ضمن التشريع الخاص الأجانب و ضد إمكانية إتمام إجراءات التسوية
- ليس ضروريا إبقاء شخص في مركز الشرطة لإرتكابه مخالفة إدارية بما فيها الحالة التي ينجم عنها الطرد أو الإدخال إلى مركز إحتجاز الأجانب